تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية أفاق 2017

د.بوتيارة عنتر
جامعة المسيلة

الملخص: تهدف الورقة البحثية الى تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة (1990-2012)، مع قراءة استشرافية لهذه الإصلاحات أفاق2017.

توصنا من خلال الدراسة الى أن الإصلاحات الاقتصادية أو كما تسمى إصلاحات الجيل الأول كانت سلبية على الاقتصاد الحقيقي سواء خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة (1990-1998) حيث كانت إصلاحات ظرفية لوضع اقتصادي سيئ آنذاك، أما مرحلة الإصلاحات الذاتية (2001-2014) فكانت إيجابية على المدى القصير، ولكنها لم تعطي الاقتصاد الحقيقي الجزائري الاستقلالية عن المتغيرات الخارجية والتي تسمى متغيرات الصدمة، وبالتالي أصبحت تابعة لتقلبات هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، الاقتصاد الحقيقي، الإنتاج الوطني، المتغيرات الخارجية، التقييم، الأفاق المستقبلية.

Abstract: This paper aims to evaluate the impact of economic reforms in Algeria on the real economy sectors over the period (1990-2012), with the perspective reading of these reforms at prospect 2017.
We reach through the study that economic reforms or as it is called first-generation reforms were negative on the real economy, both during the phase-supported economic reforms (1990-1998) which was circumstantial in poor economic situation ,and the auto-reforms phase (2001-2014) was positive in the short term, but it didn't allow the real Algerian economy the independence from external variables which are called shock variables, thus it has become subordinate to these variables' fluctuations .
Key words: economic reforms, the real economy, national production, external variables, evaluation, future prospects.

تمهيد:

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف التجارة الخارجية وانهيار أسعار المواد الأولية، وقد انعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

إن محاولة انتقالالجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وفق لتوجيهات وشروط صندوق النقد الدولي، كانت له انعكاسات معتبرة على الاقتصاد الوطني، وعلى أهدافه وأدواته، مما تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية-تمثلت خصوصا-في الإصلاح النقدي سنة 1986، ثم إصلاح 1988، وبعد أن أظهرت الإصلاحات التي تم إدخالها على الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990 محدوديتها، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية خلال فترة التسعينات، في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول: ابتداء من 1989/05/31، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من 1994/06/03، برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من 1994/05/22 إلى 1995/05/21، برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22إلى 1998/05/21، وبعد هذه الفترة، ونتيجة تحسن الوضعية المالية قامت الجزائر بعدة

برامج مدعومة ذاتيا، وهذه البرامج تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010-2014)،أثرت على الاقتصاد الجزائري، وأهم المتغيرات الداخلية فيه.

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق ومحاولة منا لتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على بعض مؤشرات الاقتصاد الحقيقي، تم طرح الإشكالية الرئيسية للبحث من الشكل التالي:

هل أثرت الإصلاحات الاقتصادية إيجابيا على قطاعات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) ؟، وما هو الأثر المتوقع لهذه الإصلاحات أفاق 2017؟

فرضية البحث: من الإشكالية الرئيسية للبحث، يمكن وضع الفرضية الرئيسية للبحث على الشكل التالي:

تؤثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إيجابيا على قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ومن المتوقع أن تؤثر إيجابيا أفاق 2017.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (1990-2012) على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي، وخاصة قطاع الفلاحة، الصناعة والخدمات، ومحاولة استنتاج أهم المتغيرات المتحكمة والمؤثرة على الاقتصاد الوطني، من خلال دراسة تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة، وافاق أثر هذه الإصلاحات.

حدود الدراسة:

الدراسة اقتصادية كلية، أي تمس الجانب الاقتصادي الجزائري، أما فيما يخص الإطار الزمني فان فترة الدراسة تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2017.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وسرد أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتحليل تطور المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الإصلاحات، ومعرفة افاق هذه الإصلاحات مستقبلا.

هيكل البحث:بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، تم تقسيم البحث الى أربع محاور رئيسية هي:

- برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (1990-1998).
- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014).
- واقع واتجاهات متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر في ظل الإصلاحات خلال الفترة (1990-2012).
- أفاق الاقتصاد الوطني 2017.

1- برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (1990-1998):

الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اشتملت على أربعة اتفاقيات هي: برنامج الاستعداد الائتماني الأول: ابتداء من 1989/05/31، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من 1991/06/03، برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من 1994/05/22 إلى 1995/05/21، برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22 إلى 1998/05/21.

1-1- مبررات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1990-1998):

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النموالاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف التجارة الخارجية وانهيار أسعار المواد الأولية، وقد انعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات[1].

ومن هذا المنطلق بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أثرت على الوضعية الاقتصادية منها انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 %في المتوسط بين (1986-1991)، وتأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على القروض وتسريح العمال مما أدى إلى تحول المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص[2].

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-1973)، والمخطط الثاني (74-1977).

الجدول (1): يبين تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1985-1993)

الوحدة: مليار دولار

السنة	85	86	87	88	89	91	92	93
حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر: بلعزوز بن علي، (2006)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 180.

نلاحظ من خلال الجدول(1) ارتفاع المديونية الخارجية خلال هذه المرحلة، والذي أدى إلى ارتفاع قياسي في نسبة خدمات الدين إلى صادرات السلع والخدمات، حيث بلغت هذه النسب 73.9%في 1991، 76.5%سنة1992، 82.2%في سنة 1993[3].

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، قامت الجزائر بالتوجه إلى صندوق النقد الدولي في نهاية 1989، مستنجدة بسياساته وتوجيهاته، في إطار اتفاقية التمويل المدعمة.

2-1- الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989):

لجأت الجزائر إلى الصندوق النقدي الدولي للحصول على الأقساط في إطار اتفاق التثبيت، في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989[4].

أ- إجراءات برنامج الاستعداد الائتماني الأول:

أحدث هذا الاتفاق تغيراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريباً من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون اعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية ومنظما للعلاقة بين السلطة النقدية

والخزينة، ومواضع نقدية أساسية أخرى سنتطرق إليها لاحقا، وقد تمثل هذا في القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990[5].

ب- النتائج النقدية والمالية المحققة لسير برنامج الاستعداد الائتماني الأول:

لقد انجر على هذا البرنامج عدة تطورات منها: نمو الكتلة النقدية M_2 بين 1989و1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى بمعدل 0.80%فقط، وهوما يبين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشـــرات العينـــية، مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل ويساعد على بروز اختناقات تضخمية، كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية:

- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـــ 18%.
- سلبية معدل الفائدة الحقيقي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعا ملحوظا.

1-3- الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991):

بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر والصندوق النقدي الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[6]، مقسمة على أربعة شرائح، وأن تنفيذ هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها تقف عائقاً أمام تطبيق البنود المتفق عليها.

وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي[7]:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة، بالإضافة إلى ضبط عملية دعم السلع الواسعة للاستهلاك بتخفيض الإعانات.

أ- إجراءات برنامج الاستعداد الائتماني الثاني:

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بان الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية[8]:

- تحرير أكثر من 75%من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، وامتد ذلك إلى غاية جويلية1992، وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم التجارة الخارجية.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية، وذلك بإدخال تغيرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة خصوصا في مجال المحروقات.

ب-النتائج النقدية والمالية المحققة لسير برنامج الاستعداد الائتماني الثاني:

عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتمانيالثاني اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 01دولار أمريكي إلى 18.5 دج بعد ما كان 1دولارأمريكي يعادل 9 دج سنة 1990 فقط، الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية على أن تكون على الوضع التالي:

- استمرار سلبية معدل الفائدة.
- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.95%.
- نمو الكتلة النقدية (M_2) بـــ 20.33% سنة 1991، و13.76%سنة1992، بعد ما كان 11.3% سنة1990.
- تراجع معدل السيولة إلى48.16%سنة1991 بعد ما كان 61.86%سنة1990.
- استمرار ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى25.8%سنة1991.

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعالا خلال هذه الفترة وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل منها الاقتصادية ومنها غير الاقتصادية.

1-4- برنامج التثبيت الهيكلي(أفريل1994):

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، لجأت الحكومة إلى الصندوق النقدي الدولي لإبـــرام برنامـــج تكييفي معـــه لمدة سنـــة تغطـــي الفتـــرة مـــن 1994/04/01 إلى 1995/03/31، ويمكن إبراز هذه العراقيل على النحو الآتي[9]:

- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 ما قيمته 10.41 مليار دولار، منها 9.88 مليار دولار محروقات، وهوما يمثل 95% من إجمالي الصادرات، بينما بلغت الواردات 7.99 مليار دولار، وتمثل فاتورة المواد الغذائية 27.35% من إجمالي واردات السلع.
- عامل المديونية وخدمة الدين من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ارتفاع للكتلة النقدية (M_2)، فقد ارتفعت من 515.902 مليار دينار في نهاية 1992 إلى 627.40 مليار دينار سنة 1993.
- انحصار معدل التضخم عند مستوى 20.54%في سنة 1993، بعدما كان 31.7% سنة1992، إلا أنه كان بعيدا عن المعدل المرغوب فيه.

من البنود التي أستهدفها الاتفاق:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3% في1994 و6% في 1995؛
- تخفيض حدة التضخم.
- تحرير أكبر للتجارة الخارجية.

قد استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي (M_2) إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـــ 21% في 1993 وكذا:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %.
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24 %.

- التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة.

أ- الإجراءات النقدية لبرنامج التثبيت الهيكلي:

تحقيق أهداف الاتفاق تطلب تنفيذ إجراءات في مختلف جوانب السياسات الاقتصادية منها:

- إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقية بتخفيض الدينار.
- تحرير نظام التجارة الخارجية.
- تحفيز الطلب الداخلي بواسطة سياسة الميزانية.
- تكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الأمريكي.
- التحكم في سياسة الميزانية والسياسة النقدية بصفة محكمة وتعزيز الإصلاحات الهيكلية.

ب- النتائج النقدية لسير برنامج التثبيت الهيكلي:

نحاول أن نقف على مجموعة من النتائج تعد نقدية أو ذات صلة مباشرة بالجانب النقدي:

- ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك؛
- حقق الناتج المحلي الحقيقي نمواً سلبياً بمعدل 0.4 % سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدر في البرنامج بـــ 3 %؛
- انخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4 % مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج؛
- تمكن الحكومة من تخفيف مديونياتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينارج؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25% كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5 %؛
- الإعلان عن إقامة سوق الصرف – ما بين البنوك – في ديسمبر 1995.

1-5- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 – ماي 1998):

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)، ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق[10]:

- تحقيق معدل نمو سنوييصل إلى 5%خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تتراوح حول 4%.
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.
- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوكللعملات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي1996، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.
- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، إذ تمت تدنيته لمعدل 6.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1995/1994 وبمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1998/1997.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـــ 5.5% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و1998/1997، وهذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.

أ- الإجراءات النقدية لاتفاق القرض الموسع:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6%مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال، وخفض أو إلغاءالقروض التفصيلية لقطاعات معينة[11].

ب- نتائج سير برنامج القرض الموسع:

عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب، وقد تم تسجيل مجموعة من المؤشرات الايجابية منها[12]:

- انخفاض معدل التضخم إلى 0.3% سنة2000 بعد أن بلغ 29.78% سنة 1995، كما تحول عجز الميزانية والمقدر بـــ 8.7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح إلى فائض في الميزانية قدره 2.4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1997.
- زيادة نسبة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 17.96 مليار دولار عام 2001 بعد مدة 8 سنوات (86-1993) لم يتجاوز فيها مستوى 2 مليار دولار.
- أدى خفض أعباء الدين إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة وتحسن حالة ميزان المدفوعات؛
- نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5%عام 2000 بعد أن كان سالبا في بداية الإصلاح.

2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014):

بعد تعثر الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة السابقة، ومن أجل مواجهة انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التوترات الاجتماعية، بدأت الحكومة في أفريل 2001 بتبني برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)[13]، ثم تلتها عدة برامج منها برنامج دعم النمو(2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010-2014).

برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النموهي برامج تسعى إلى دعم النموخارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من إنهاء برنامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول من الإصلاحات عادت الجزائر إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، ثم برنامج دعم النمو(2005-2009)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014).

2-1- برامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفر لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشئات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فان هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخرالمسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[14]، وقد خصص له 525 مليار دج، أي ما يعادل 07 مليار دولار.يمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2): يبين مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2004).

الوحدة: مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع "بالنسب المئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية.	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات.	30	15	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2001)، "تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر: السداسي الثاني 2001"، ص 87.

من خلال الجدول أعلاهنلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، يدل ذلك على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخرالحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986، ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت خلال فترة التسعينات، والتي أجبرت الحكومة خلالها على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة، ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بـــ 38.8%،ثم الفلاحة والصيد البحري بـــ 12.4%،ثم برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2-2- برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

أما برنامج دعم النمو(2005-2009) فقد رصد له مبلغ إجمالي قدر بـــ 4202.7 مليار دج، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم ترقية السكن وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(3): مكونات برنامج دعم النموفي الجزائر للفترة (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ	المجموع بالنسب المئوية
- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.	1908.5	45.5
- برنامج تطوير المنشآت الأساسية.	1703.1	40.5
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
- برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.	203.9	4.8
- برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال.	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر:موقع رئاسة الحكومة، (08/04/2014 http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe)

من خلال الجدول (4)نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان له أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو، وبمبلغ أكبر من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينارج، ثم يأتي برنامج دعم التنمية الاقتصادية وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات القطاع الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو تضمن برنامجين إضافيين هما البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا.

أ- البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب: تم إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة في سبتمبر 2005 يمتد تنفيذه خلال الفترة (2006-2009)، وهو برنامج موجه إلى تحسين ظروف حياة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهيئة المناخ لتحقيق تنمية اقتصادية في هذا الجزء من التراب الوطني، ان هذا البرنامج يشمل الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، اليزي، الوادي، غرداية، وخصص لذلك مبلغ 390 مليار دج مقسمة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4): يبين تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب (2006-2009).

الوحدة: مليار دج،%.

القطاعات	المبلغ	المجموع بالنسب المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.	296	75.89
برنامج التنمية الاقتصادية	74	18.97
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (موجه خصوصا لقطاع العدالة ومصالح الرقابة)	20	5.12
المجموع	390	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع رئاسة الحكومة(http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe).

ب-البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:أعلن عنه كذلك في سبتمبر 2005 بتخصيص مبلغ يقدر بـــ 593.8 مليار دج موزعة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (5): يبين تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا(2006-2009).

الوحدة: مليار دج، %.

القطاعات	المبلغ	المجموع بالنسب المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.	288	48.5
برنامج التنمية الاقتصادية	233	39.23
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (موجه خصوصا لقطاع العدالة ومصالح الرقابة)	18	3.03
انطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة	18	3.03
مشاريع البلدية التنموية	36.8	6.1
المجموع	593.8	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع رئاسة الحكومة(http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe)

2-3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

نظرا لأهمية التخطيط في تسهيل إنجاز المشاريع التنموية واصلت الجزائر اعتمادها على البرامج والمخططات التنموية ذات المدى الزمني المتدرج، وحجم استثمارات متزايد وآخر هذه البرامج هو البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014) أو ما يسمى بالمخطط الخماسي، هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ:286مليار دولار أي ما يعادل 21214مليار دينار جزائري[15]، ويشمل هذا البرنامج شقين أساسيين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار ج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

ومن ثم تم تقسيم قيمته التي تعتزم السلطات العمومية استثمارها خلال هذه الفترة كما يلي:

أ- القطاعات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني والناتج المحلي: كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): مضمون المخطط الخماسي (2010-2014) بالنسبة للقطاعات الإنتاجية.

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبلغ المخصص
الفلاحة والري	2000
التجارة	39
البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة	500
النقل	2816
الأشغال العمومية	3100
الصيد البحري والموارد المائية	308.2
الطاقة والمناجم	350
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	150

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع رئاسة الحكومة (www.premier-ministre.gov.dz)

ب- القطاعات غير الإنتاجية:

هذه القطاعات غير الإنتاجية لا تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية وإنما تسعى إلى تنمية اجتماعية والقضاء على مختلف مظاهر التخلف الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في مختلف القطاعات وتلبية حاجات المواطن من مسكن، أمن، صحة وثقافة... ومن بين هذه القطاعات ما هي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(7): مضمون المخطط الخماسي (2010-2014) بالنسبة للقطاعات غير الإنتاجية

الوحدة: مليار د ج

القطاعات	المبلغ المخصص
قطاع الداخلية والجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	895
التربية الوطنية	852
التعليم العالي	868

الصحة والسكان	219
البحث العلمي	100
الشباب والرياضة	1130
الاتصال، الثقافة، الشؤون الدينية	322
التعليم والتكوين المهني	200
السكن والعمران	3700
قطاع العدالة ومحاربة الفساد والرشوة	379
قطاع المجاهدين	19
قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع رئاسة الحكومة (www.premier-ministre.gov.dz)

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب.

وقد اعتبر هذا المخطط بداية إقلاع حقيقي سواء من حيث تلبية حاجة المواطن من التكوين والصحة والرفاهية والعيش الكريم، أو الإقلاع الاقتصادي الذي يحرر من التبعية للمحروقات، لكن في الواقع، ورغم المبالغ الضخمة المخصصة لهذه المخططات إلا أن ما حققته هذه البرامج كان متواضعا وغير كافيا.

3- واقع واتجاهات متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر في ظل الإصلاحات خلال الفترة (1990-2012).

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلاّ أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات ضعيف، نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، وسوف نحاول من خلال هذا الجزء من البحث التطرق إلى تطور معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، وكذا مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، والتركيب الهيكلي لإجمالي الناتج المحلي، ثم عرض واقع واتجاه متغيرين مهمين من متغيرات الاقتصاد الحقيقي هما البطالة والتضخم.

3-1- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي:

كما تطرقنا سابقا على مستوى الجزء الأول من هذا الفصل والذي يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في بداية التسعينات شهدت معدلات سالبة، وبالضبط سنة 1991، 1993، 1994، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها بعد أزمة انخفاض أسعار البترول 1986، مما جعل الجزائر تلجأ إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، أما بعد سنة 1994 فقد شهدت الجزائر معدلات نمو موجبة وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الشكل (1): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)

الوحدة:% .

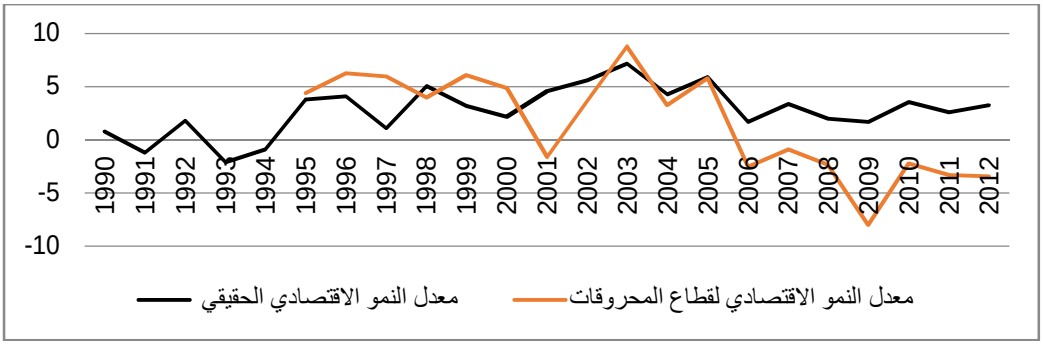

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الملاحظ من خلال التمثيل البياني (1) أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر شهدت بعد سنة 1994 معدلات موجبة، ولكن متذبذبة، ويرجع السبب إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي لقطاع المحروقات، والتي تتأثر معدلاتها بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، ونظرا لأهمية قطاع المحروقات مقارنة مع باقي القطاعات، وتشير التقديرات إلى أن المحروقات تمثل ما يقارب 60% من إيرادات الميزانية، و30% من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 95% من عائدات الصادرات، في أغلب سنوات فترة الدراسة.

بعد سنة 2001، والانطلاق في البرامج الاقتصادية، أصبح النمو الاقتصادي أقل ارتباطا بإنتاج النفط والغاز، حيث نلاحظ تحقيق أعلى معدلات نمو خلال السنوات (2001-2005)بـــ 4.6%، 5.6%، 7.2%، 4.3%، 5.9%، نتيجة زيادة الإنتاج في قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات والتي تعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي[16]، أما تحقيق أعلى معدل سنة 2003 فيرجع إلى زيادة المحاصيل الزراعية خلال هذه السنة[17].

انخفضت معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات (2006-2012) رغم أنها مازالت تحقق معدلات نمو موجبة وهذا يعود إلى الاستثمار العام وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية وتوسع الطلب الكلي، ولقد حافظت الدولة على الاستثمارات العامة بسبب الأداء الجيد لأسعار النفط، على الرغم من الاتجاه النزولي لإنتاجه، وانخفضت مساهمة النفط في GDP من 48.4% سنة 2006 إلى 37% سنة 2011[18].

في سنة 2009 حقق معدل النمو لقطاع المحروقات معدل نمو سالب وأدنى معدل له منذ 1990، وهذا ناجم عن انتقال أثر الأزمة المالية 2008 إلى الجزائر عن طريق قناة انخفاض أسعار النفط بسبب الركود الاقتصادي في أوربا، واتساع الفجوة بين الطلب المحلي والإنتاج، حيث يعتمد الطلب المحلي بشكل كبير على الانفاق الاستثماري من قبل الحكومة وسوناطراك بـــ 60 بليون دولار، و17 بليون دولار على التوالي، والتي أثر انخفاض أسعار البترول على استثماراتهم[19]، مما أجبر الدولة وسوناطراك إلى اللجوء إلى مدخراتهم من أجل استكمال مشاريعهم، ولكن رغم ذلك انخفضت معدلات النمو وبقيت موجبة، وهذا يعود إلى الاستقرار النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي لباقي القطاعات الاقتصادية.

3-2- مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي:

يعتبر هيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جدا في تعزيز النمو الاقتصادي، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي، ويمكن تتبع تطور مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل (2): تطور مساهمات القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2012)

الوحدة: مليار دج.

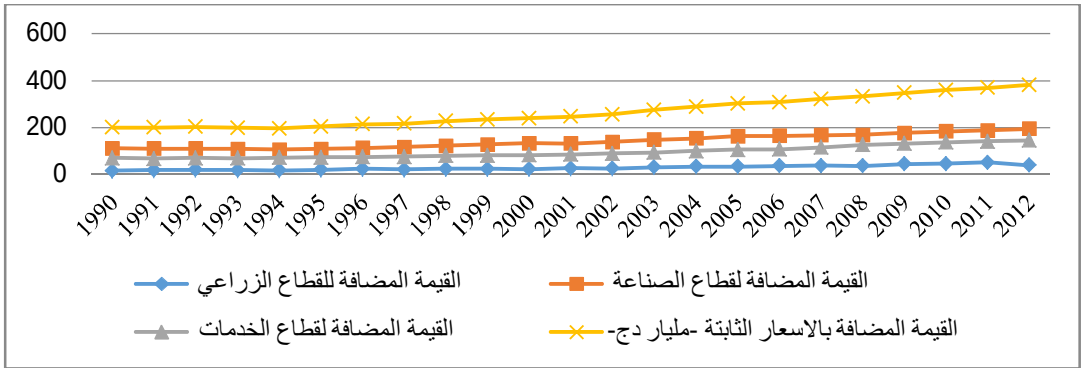

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

ما يمكن ملاحظته من خلال التمثيل البياني (2) أن قطاع الصناعة استحوذ على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج، بنسبة مساهمة تتراوح بين 51-55%، أما قطاع الخدمات فبلغت مساهمته بين 35-38%، بينما تبقى مساهمة القطاع الزراعي ضعيفة جدا حيث تراوحت بين 8-14%.

أ- قطاع الزراعة:

شهد الانتاج الزراعي تذبذبات كثيرة مقارنة مع الانتاج في القطاع الخدماتي، ويرجع ذلك إلى تأثر القطاع الفلاحي بالإصلاحات الاقتصادية، سواءالمدعومة أوالاصلاحات الذاتية، فخلال الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والتي مست المحاور التالية:

- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية.
- اصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

أثرت سلبا على أداء القطاع الفلاحي رغم التجاه التصاعدي للإنتاج الفلاحي.

أما خلال المرحلة (2000-2012) فقد تم اعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي[20]، حيث نلاحظ من أن حصة قطاع الفلاحة من البرامج الاستثمارية (2001-2014) تقدر بـــ 12.4 % (65.4مليار دج) بالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، قد تجسدت هذه القيمة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ثم 300 مليار دج لتنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)[21]، ثم 2000 مليار دج لقطاع الفلاحة والصيد البحري في البرنامج التكميلي لدعم النمو(2010-2014)، بالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك سبب مهم جدا لنمو الإنتاج الفلاحي وهو نسبة تساقط الأمطار، حيث شهد الإنتاج الزراعي نسبة نمو تقدر بـــ 19.5% خلال سنة 2003 نتيجة زيادة كمية الأمطار بـــ 86 ملم/السنة[22]، مقارنة مع سنة 2002 التي شهدت معدلات نمو سالب يقدر بـــ - 1.2% مقابل نسبة تساقط تقدر بـــ 83.75 ملم/السنة، كما أن زيادة النشاط الزراعي بـــ 10%سنة 2011 يعود إلى عوائد أفضل في صناعة منتجات الألبان واللحوم والبطاطس، وتمديد المساحات المروية إلى حوالي 1 مليون هكتار، ومع ذاك لا يساهم القطاع الأولي الا بـــ 9% من إجمالي الناتج المحلي[23].

ب- قطاع الصناعة:

يتضمن قطاع الصناعة قطاعا هاما وهو قطاع المحروقات، حيث يشكل انتاج البترول والمشتقات البترولية، جزء كبير من القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 43.30% سنة 2012 بينما مساهمة القطاع الصناعي ككل هي 51.08%، والذي يتأثر بتقلبات أسعار البترول والمشتقات البترولية في السوق الدولية للطاقة، بالإضافة إلى الاستثمارات العمومية الضخمة من طرف الدولة وشركة سوناطراك، ولكن النتائج تشير إلى ضعف الاقتصاد الحقيقي حيث أن انتاج القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات [الكيمياويات، أغذية ومشروبات وتبغ، صناعات تحويلية أخرى، منسوجات وملابس] انخفض بـــ 5.59%سنة 1992، و4.39% سنة 1994، 8.7% سنة 1996لتشهد معدلات نمو موجبة انطلاقا من 1998 إلى غاية 2009، ثم تشهد معدلات نمو سالبة خلال ثلاث السنوات الأخيرة 2010، 2011، 2012 بالمعدلات التالية: - 17.92%، -3.3%، -3.3%، نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية 2008، واستمرت مساهمة الصناعات التحويلية في حدود 5% في السنوات الأخيرة، مع معاناة صناعات النسيج والجلود والتي تعاني من ضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة، مع أن صناعات الصلب والمواد الفولاذية والميكانيكية والالكترونية الكهربائية شهدت تقدما جيدا[24].

كما حافظ قطاع البناء والاشغال العمومية على مساهمة تقدر بـــ 10% خلال ثلاث سنوات الأخيرة 2011-2013، وذلك بفضل مشاريع البنية التحتية الرئيسية مثل الطريق السيار شرق-غرب، ومترو الجزائر العاصمة، والسدود، والأشغال العمومية البترولية[25].

ت- قطاع الخدمات:

تقسم الخدمات إلى خدمات حكومية وخدمات غير حكومية، والضرائب ورسوم الاستيراد، حيث شهدت القيمة المضافة للقطاع الخدمات تطور ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث انتقلت من 71.2مليار دج سنة 1990 إلى 146.20مليار دج سنة 2012، أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 105.38%، ودراسة تركيبة الخدمات يوضح تطور القيمة المضافة لكل من الخدمات الحكومية والخدمات غير الحكومية والضرائب ورسوم الاستيراد، كما نلاحظ التأثر الضعيف لقطاع الخدمات بالإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، ولكن تأثرت بنسبة كبيرة بالإصلاحات الذاتية نتيجة المبالغ المخصصة في البرامج (2001-2014).

4- أفاق الاقتصاد الوطني 2017:

بالاعتماد على التحليل السابق تمكنا من استنتاج عدة متغيرات تمثل متغيرات الصدمة بالنسبة الى الاقتصاد الجزائري، وهي سعر البترول والدخل العالمي والمستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين، وحسب تقارير صندوق النقد الدولي حول أفاق الاقتصاد العالمي للسنوات 2012، 2013، 2014، والتي تحتوي على توقعات هذه المتغيرات للسنوات (2013-2017)، كانت كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(8):يبينتوقعات متغيرات الصدمةخلالالفترة(2013-2017).

المتغيرات الخارجية	2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
P_t^{oil} ($/البرميل)	104.3	-4.7	99.40	-4.7	58.25	-41.1	48.81	-16.2	56.08	14.9
Y_t^f	4020	1.2	41047.26	2.1	42032.39	2.4	43041.17	2.4	43945.03	2.1

(مليار$)	3.00									
CPI_t^e (2010)	107.79	1.5	109.84	1.9	110.93	1	112.16	1.1	114.178	1.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، (2013)، "مستجدات افاق الاقتصاد العالمي 2013"، ص 4.

نلاحظ من خلال الجدول أن توقعات أسعار البترول تتجه نحو الانخفاض خلال السنوات (2013-2016)، وهذا راجع حسب خبراء صندوق النقد الدولي في تقريرهم حول افاق الاقتصاد العالمي 2013، إلى تعرضها لمخاطر الدورات التي تمر بها هذه السلع، وعلى وجه التحديد يؤدي الارتفاع (الانخفاض) في النشاط الاقتصادي العالمي بشكل مفاجئ إلى احداث زيادة (نقصان) في أسعار السلع الأولية، واجمالي الناتج المحلي والأرصدة الخارجية للدول المصدرة، وأشاروا إلى حالة عدم اليقين في المحيط الاقتصادي بتوقعات الأسعار الحالية ومخاطر التطورات السلبية التي تهدد الاقتصاد العالمي، وتضمن التقدير سيناريو لهبوط مفاجئ في أسعار البترول، مدفوعا بتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية، وأثرها على البلدان المصدرة لهذه السلعة، وتوصل الخبراء إلى أن الدول المصدرة للبترول الخام هي الأكثر تؤثرا بهذا الانخفاض[26].

وفي تقرير اخر توقع الخبراء أن النمو الاقتصادي العالمي سوف يظل عند مستوى أعلى بقليل من 3% سنة 2013، كما كان عليه الحال سنة 2012، بينما يظل معدل نمو الاقتصاديات المتقدمة عند مستوى 1.2% سنة 2012، 2.1% سنة 2014، نظرا لعوامل أهمها: استمرار زيادة ضعف الطلب المحلي إلى حد كبير، وتباطء النمو في العديد من اقتصاديات الأسواق الصاعدة الرئيسية، إلى جانب استمرار الركود لفترة أطول في منطقة اليورو، ولا تزال احتمالات انخفاض الدخل العالمي دون التوقعات السائدة، نظرا إلى مخاطر جديدة منها: تباطء حركة الائتمان، ازدياد ضيق الأوضاع المالية[27]، كل هذه الأوضاع سوف تنعكس على أسعار البترول ومؤشر أسعار الاستهلاك للدول المتقدمة، نظرا للارتباط القوي بين هذه المؤشرات.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات: من خلال البحث تم استنتاج مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 في الجزائر، كانت ترقيعية لوضع اقتصادي سيئ، بالإضافة الى البنود المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، وبداية التحول نحو منهج اقتصادي جديد يتمثل في النظام الرأسمالي.
- كان للإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990-1998) إصلاحات ظرفية فقط، أي أثرت على الاقتصاد في المدى القصير فقط، بدون أفاق مستقبلية لـــتأثير هذه الإصلاحات.
- تحليل تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر أثبت أن المتغيرات تميزت بنوع من التذبذب وعدم الاستقرار خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، الا أنه بعد نهاية هذه الإصلاحات وتحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع البترول جعل هذه المتغيرات تمتاز بنوع من الاستقرار، باستثناء تأثير الأزمة المالية 2008 على السنتين 2009، 2010.
- الاقتصاد الجزائري يرتبط بمتغيرات خارجية يصعب التحكم فيها، وبالتالي يعطي ذلك صورة واضحة وجلية عن عدم إيجابية الإصلاحات التي قامت بها الدولة، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث كان أثر هذه الصدمات إيجابي في المدى القصير فقط، مع توقع وضع سيئ للاقتصاد الجزائري في المدى الطويل حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

- من خلال النتائج السابقة نستنتج أن الإصلاحات الاقتصادية أو كما تسمى إصلاحات الجيل الأول كانت سلبية على الاقتصاد الحقيقي سواء خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة (1990-1998) حيث كانت إصلاحات ظرفية لوضع اقتصادي سيئ آنذاك، أما مرحلة الإصلاحات الذاتية (2001-2014) فكانت إيجابية على المدى القصير، ولكنها لم تعطي الاقتصاد الحقيقي الجزائري الاستقلالية عن المتغيرات الخارجية والتي تسمى متغيرات الصدمة، وبالتالي أصبحت تابعة لتقلبات هذه المتغيرات، ومن هذا المنطلق نقر بعدم صحة الفرضية الرئيسية للبحث، والتي تقر بالأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على الاقتصاد الحقيقي.

من خلال ما سبق نقترح مجموعة من التوصيات:

- تعزيز السياسات الهيكلة التي تسمح بتقوية أطر المالية العامة لدعم التخطيط متوسط الأجل، والمحافظة على استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، بالإضافة إلى تعميق التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي.
- لكي تؤدي زيادة الاستثمار العام إلى رفع الناتج، سواء من خلال تأثيرها على الطلب في الأجل القصير، أو على العرض في الأجل الطويل أن تتوفر مجموعة من الشروط: مرونة النشاط الاقتصادي/توفر سياسة نقدية ميسرة/توفر الكفاءة في عملية الاستثمار، حيث أن عدم دقة اختيار المشاريع وتنفيذها لا يحول إلى الجزء القليل من المقدار المستثمر إلى رأس المال العام الإنتاجي، مما يقلل من مكاسب الناتج في الأجل الطويل.
- زيادة استقلالية السياسة النقدية وتعزيز اطارها ومصداقيتها، مما يسمح لأسعار الصرف من اكتساب قدر أكبر من المرونة للتكيف مع الصدمات الخارجية والحد من اثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد.
- العمل على احداث التوازن بين الحد من الواردات والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.
- تسريع وتيرة النمو بقيادة القطاع الخاص، للحد من اعتماد الاقتصاد على عائد الهيدروكربونات وخلق المزيد من فرص العمل، وفي هذا السياق، ينبغي اجراء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التكامل التجاري الدولي، وتكوين القوة العاملة بالمهارات المطلوبة.
- الاعتماد على قطاع الفلاحة بغية تقليص التبعية الغذائية، من خلال اصلاح قنوات توصيل الإعانات الفلاحية إلى مستحقيها، وتسهيل عمليات الحصول على قروض ميسرة للفلاحين.

الهوامش

[1] مدني بن شهرة، (2009)، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 129.

[3] بلعزوز بن علي، (2006)، ص 181.

[4] الهادي خالدي، (1996)، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، ص 195.

[5] عيد المجيد قدي،(1995)، "التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص277.

[6] R Boudjema, (2006), "Revue d'économie et statistique appliquées", Editée par l'INPS, N°6, Algér, p44.

[7] مدني بن شهرة، (2009)، ص 133.

[8] مدني بن شهرة، (2009)، ص ص132-133.

[9]بلعزوز بن علي، (2006)، ص ص192-193.

[10]عبد المجيد قدي، (2006)، ص 293.

ارجع الى: محمد راتول، (2000-2001)، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: التجربة الجزائرية"،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،ص 251.[11]

[12]علي بطاهر،(2006)، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، ص 209.

[13] International Monetary Fund, (2005), "Algeria: 2004 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria", IMF Country Report No: 05/50,Whesington, P6.

[14] حاكمي بوحفص، (2009)، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السابع، ص 15.

[15]www.premier-ministre.gov.dz, 12/12/2014.

[16] International MonetaryFund, (2005), P7.

[17] International MonetaryFund, (2005), p7.

[18]BAfD, OCDE (2012), "Perspectives économiques en Afrique 2012 : Algérie2012",Paris, France, P4/(www.africaneconomicoutlook.org)

[19] International MonetaryFund, (2009), Algeria: 2008 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the ExecutiveBoard Discussion; and Statement by the ExecutiveDirector for Algeria, IMF Country Report No. 09/108,Whesington, P8.

[20]مصالح الوزير الأول، (2010)، "ملحق بيان السياسة العامة"، الجزائر، ص 38.

[21]مصالح الوزير الأول، (2005)، "البرنامج التكميلي لدعم النمولفترة (2005-2009)"، الجزائر، ص 38.

[22] احصائيات الديوان الوطني للأرصاد الجوية (www.meteo.dz)

[23]BAfD, OCDE, (2012), P5.

[24]BAfD, OCDE, (2012), P5.

[25]BAfD, OCDE, (2012), P5.

[26] جون بلودورن واخرون، (2012)، «البلدان المصدرة للسلع الأولية، وتذبذبات أسعار هذه السلع: افاق الاقتصاد العالمي 2013»، صندوق النقد الدولي، ص 4. (WWW.IMF.org، 2016/01/04)

[27]صندوق النقد الدولي، (2013)، "مستجدات افاق الاقتصاد العالمي 2013، ص1.(WWW.IMF.org، 2016/01/04).